

توفي ظهر يوم الثلاثاء 8 شوال 1432 الموافق 06 سبتمبر 2011 ، الشيخ العلامة عبدالله بن عبدالعزيز ابن عجيل - شيخ الحنابلة - الرئيس السابق للهيئة الدائمة بمجلس القضاء الأعلى في السعودية، عن عمر يناهز 97 سنة. وصلي عليه يوم الأربعاء بعد صلاة العصر في جامع الملك خالد بأمر الحمام بالرياض، وفقا لسبق. ونشأ العلامة الشيخ ابن عجيل في كنف والده عبد العزيز العجيل الذي يُعد من أدباء وشعراء عنيزة المشهورين فكان والده هو معلمه الأول. درس العلوم الأولية في مدرسة ابن صالح، ثم في مدرسة الشيخ عبد الله القرعاوي. حفظ الشيخ عبد الله القرآن الكريم، وعدد من المتون مثل: عمدة الحديث، ومتن زاد المستنقع، وألفية ابن مالك في النحو... وغيرها.

من مؤلفات الشيخ عبد الله بن عجيل وما ألف عنه، "فتاوى ابن عجيل" لصاحب الفضيلة الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العجيل، مجلدان، و"فتح الجليل" في ترجمة وثبت شيخ الحنابلة عبد الله بن عبد العزيز العجيل، و"الأجوبة النافعة عن المسائل الواقعة"، وهي الرسائل الشخصية العلمية المرسلّة من الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي إلى تلميذه الشيخ ابن عجيل، و"كشكول بن عجيل" وهو عبارة عن أَلغاز فقهيه وغير فقهيه وطرائف وفوائد علمية وعملية. واختير الشيخ عبدالله وهو في مطلع شبابه - في عام 3531هـ - مع المشايخ الذين أمر الملك عبدالعزيز بابتعاثهم قضاة ومرشدين في منطقة جيزان، فكان نصيب الشيخ عبدالله مع عمه الشيخ عبدالرحمن بن عجيل - قاضي جازان - أن عمل ملازماً وكاتباً، مع ما كان يقوم به من الإمامة، والخطابة، والحسبة، والوعظ، والتدريس. وفي تلك الفترة وأثناء مكوثه في جازان خرج مع الهيئة التي قامت بتحديد الحدود بين المملكة واليمن، حيث ظلت تتجول بين الحدود والقبائل الحدودية بضعة أشهر من سنة 5531هـ.

وفي عام 7531هـ رجع الشيخ عبدالله إلى وطنه عنيزة، ولازم شيخه ابن سعدي مرة أخرى بحضور دروسه ومحاضراته حتى عام 8531هـ، حيث جاءت برقية من الملك عبدالعزيز لأمير عنيزة بتعيين الشيخ لرئاسة محكمة جازان خلفاً لعمه عبدالرحمن، فاعتذر الشيخ عن ذلك؛ فلم يقبل عذره، فاقترح على الشيخ عمر بن سليم التوسط بنقل الشيخ محمد بن عبدالله التويجري من أبو عريش إلى جازان، ويكون هو في أبو عريش، فهي أصغر حجماً وأخف عملاً، فراقته هذه الفكرة للشيخ عمر بن سليم؛ فكتب للملك عبدالعزيز، الذي أصدر أوامره بذلك. ومن ثم سافر الشيخ عبدالله إلى أبو عريش مباشراً عمله الجديد في محكمته مع القيام بالتدريس والوعظ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكان ذلك في رمضان من سنة 8531هـ.

وفي سنة 9531هـ نقل الشيخ عبدالله إلى محكمة فرسان، لكنه لم يدم هناك طويلاً، فما لبث أن أعيد إلى محكمة أبو عريش مرة أخرى ليملك فيها قاضياً مدة خمس سنوات متتالية.

وفي رمضان سنة 5631هـ نقل الشيخ بأمر من الملك عبدالعزيز إلى محكمة الخرج، وذلك باقتراح من الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، ولم يدم مكوث الشيخ عبدالله في محكمة الخرج إلا قرابة السنة، حيث تم نقله إلى المحكمة الكبرى في الرياض، وقد كان ذلك في شوال سنة 6631هـ.

وظل الشيخ عبدالله بن عجيل قاضياً في الرياض حتى سنة (0731هـ) ، إلى أن أمر الملك عبدالعزيز بنقله قاضياً لعنيزة مسقط رأسه، ومقر شيخه عبدالرحمن بن سعدي، حيث لم يمنعه موقعه - وهو قاضي عنيزة - من متابعة دروسه العلمية، والاستفادة منه طيلة المدة التي مكث فيها: بعنيزة. وقد أشرف خلال هذه الفترة على إنشاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مدينة عنيزة.

وقد ظل الشيخ قاضياً لعنيزة حتى سنة 5731هـ. وفي تلك الأثناء افتتحت دار الإفتاء في الرياض برئاسة سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وعين الشيخ عبدالله بن عجيل عضواً فيها بأمر الملك سعود وبأمر عمله في رمضان سنة 5731هـ.

وكان تعيين الشيخ في دار الإفتاء فرصة عظيمة له لملازمة العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والاستمرار في الاستفادة منه.

وأثناء عمل الشيخ عبدالله في دار الإفتاء أصدر مجموعة من العلماء برئاسة سماحة المفتي الشيخ محمد بن إبراهيم صحيفة إسلامية سميت بالدعوة، وكان فيها صفحة للفتاوى، تولى الإجابة عليها أول أمرها سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، ثم وكل للشيخ عبدالله بن عجيل تحريرها، والإجابة على الفتاوى التي ترد من القراء، وقد كان من نتائجها هذه الفتاوى التي تطبع لأول مرة.

وبعد وفاة سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رئيس القضاة - أمر الملك فيصل بتشكيل لجنة للنظر في

المعاملات الموجودة في مكتبه؛ كرئيس للقضاة فترأس الشيخ عبدالله تلك اللجنة، التي سميت اللجنة العلمية. وقد ضمت في عضويتها كلاً من الشيخ محمد بن عودة، والشيخ راشد بن خنين، والشيخ عبدالله بن منيع، والشيخ عمر المترك.

وما إن أنهت اللجنة العلمية أعمالها حتى انتقل الشيخ عبدالله بن عقيل - في عام 1931 هـ - بأمر من الملك فيصل إلى عضوية هيئة التمييز، بمعية كل من الشيخ محمد بن جبير، والشيخ محمد البواردي، والشيخ صالح بن غصون، والشيخ محمد بن سليم، ورئيسهم الشيخ عبدالعزيز ابن ناصر الرشيد.

وفي عام 2931 هـ تشكلت الهيئة القضائية العليا برئاسة الشيخ محمد ابن جبير، وعضوية الشيخ عبدالله بن عقيل، والشيخ عبدالمجيد بن حسن، والشيخ صالح اللحيدان، والشيخ غنيم المبارك.

ومن الهيئة القضائية العليا انتقل عمل الشيخ إلى مجلس القضاء الأعلى الذي تشكل برئاسة وزير العدل في ذلك الوقت الشيخ محمد الحركان، حيث تعين فيه الشيخ عبدالله عضواً، إضافة إلى عضويته في الهيئة الدائمة لمجلس القضاء الأعلى، وذلك في أواخر عام 2931 هـ.

ثم عين الشيخ رئيساً للهيئة الدائمة في مجلس القضاء الأعلى إثر انتقال الشيخ محمد الحركان إلى رابطة العالم الإسلامي، وتعيين الشيخ عبدالله بن حميد خلفاً له في رئاسة المجلس، كما كان الشيخ عبدالله بن عقيل يترأس المجلس الأعلى للقضاء نيابة عن الشيخ عبدالله بن حميد أيام انتدابه، وأيام سفره للعلاج.

وقد اختير الشيخ عبدالله بن عقيل لعضوية مجلس الأوقاف الأعلى إبان إنشائه في سنة 7831 هـ، واستمر في عضويته إلى جانب أعماله التي تقلدها حتى بلغ السن النظامي للتقاعد في سنة 5041 هـ.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 09/09/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com